

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

د. هاني عمر البسوس

كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: إن إتفاقيات "السلام" الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية خلقت سيطرة غير مباشرة على الشعب الفلسطيني في استراتيجية أفضل وأرخص من السيطرة المباشرة للجيش الإسرائيلي. حيث تم نقل المسؤوليات الإدارية والأمنية للسلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية التابعة لها، والتي تم تأسيسها بناءً على هذه الاتفاقيات. ومع أنه من المعروف أكاديمياً، أن السلطة السياسية تقوم بمهام حفظ الأمن والنظام العام والدفاع عن المجتمع أو الكيان السياسي ضد التهديدات الداخلية والخارجية، إلا أن السلطة الفلسطينية ظلت معلقة بين تحقيق الرؤية الإسرائيلية بدورها النيابي عن الإدارة المدنية للحاكم العسكري الإسرائيلي مما يعطى للاحتلال غطاءً شرعياً لمشروعه الاستيطاني ويحسن صورة "إسرائيل" أمام العالم، وبين كونها سلطة "وطنية" تمهد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك هناك أغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني أصبحت تؤمن بأن السلطة الفلسطينية تتبنى الرؤية الإسرائيلية وتقوم بدورها كما يستدل عليه من اتفاقيات "السلام" ومن التنسيق المباشر والدائم مع قوات الاحتلال.

فالسلطة الفلسطينية فشلت بالقيام بالمهام الوطنية وتكريس دورها الفلسطيني، وهذا يتضح من خلال تجدد المطالبة بحلها من قيادات فلسطينية. مع أن هناك البعض في القيادة السياسية أكد على أن هذا لا يخرج عن دائرة التلويح بتحسين شروط استئناف المفاوضات، خاصة أن هناك معارضة شديدة لحل السلطة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية، والتي هي كلها معنية بوجود السلطة بلا سلطة. أيضاً لم يتم طرح البديل المرجعي السياسي الفلسطيني لقيادة الشعب الفلسطيني من خلال الحوار والتنسيق مع الفصائل الفلسطينية. لذلك فإن التهديد بحل السلطة ما هو إلا محاولة للضغط من أجل استئناف المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الفلسطينية واستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. أضف إلى ذلك، إن حل السلطة الفلسطينية وإن كان قراراً سياسياً ونظامياً بيد رئيسها، محمود عباس، إلا أنه لا يستطيع أن يقدم على ذلك لاعتبارات سياسية.

Threatening to Dissolve the Palestinian Authority

Abstract: The peace agreements signed by "Israel" and the PLO created indirect control over the Palestinian people in a better and cheaper strategy than the direct control of the Israeli army, which transferred administrative responsibilities and security to the Palestinian Authority and its security apparatus, established based on these agreements. The Palestinian Authority has been pending between the vision of being deputized for the Israeli Authorities in civil administration matters, giving the occupation the cover of being a legitimate entity and improving the image of "Israel" in the world, and of being a national body on the way to establish an independent Palestinian

state in the occupied Palestinian territories. Therefore, a large majority of the Palestinian people came to think that the Palestinian Authority has adopted the Israeli vision in the peace agreements. Moreover, the Palestinian Authority operates in direct coordination with the Israeli army to keep a permanent occupation.

The Palestinian Authority failed to carry out national tasks, and thus some of its leaders called for its dissolution. However, there have been other leaders who stressed that such calls are only a pressure on "Israel" and the US Administration to resume peace talks with the Israeli side, especially that United States, Israel and Western countries wish to keep the Palestinian Authority functioning to meet the security demand of the Israelis. Moreover, those countries are concerned with the existence of the Palestinian Authority without authority. Therefore, the statements of some leaders of the Palestinian Authority to dissolve it were only a mere threat, an attempt to pressure the US to resume financial aid and to encourage "Israel" to resume negotiations. In addition, though the dissolution of the Palestinian Authority is a political and organizational matter, President Mahmoud Abbas cannot practically dissolve it for political considerations.

مقدمة:

طوال عملية "السلام" الإسرائيلية الفلسطينية ركز الجانب الإسرائيلي على أن تكون السلطة الفلسطينية المستقبلية منزوعة السلاح، باستثناء القوات الأمنية المتفق عليها للحفاظ على النظام الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقيام بدوريات مشتركة على طول الحدود مع "إسرائيل"، وكذلك على السلطة الفلسطينية منع أي أنشطة من داخل أراضيها ضد أهداف إسرائيلية. لقد كانت هذه إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت "إسرائيل" للتوقيع على اتفاقيات "السلام" مع منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا كان على الحكومة الإسرائيلية إقناع الإسرائيليين بأن عملية "السلام" ستعفي الجيش الإسرائيلي من عبء الاحتلال، وأن السلطة الفلسطينية الجديدة ستكون البديل. وهذا يعني إنشاء قوة شرطة وأجهزة أمنية فلسطينية قوية للقيام بهذه الواجبات. وتطبيقاً لهذه الاتفاقيات تم تأسيس السلطة الفلسطينية والتي بدورها أنشأت أجهزة أمنية ببرامج تتوافق مع المنطق الأمني الإسرائيلي، مما أدى إلى تجاوز القانون والنظام العام في الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة. حيث تصدت الأجهزة الأمنية الفلسطينية للجماهير ولفصائل المقاومة الفلسطينية في محاولة منها للحفاظ على الأمن والنظام العام. فبدلاً من تلبية الاحتياجات الفلسطينية الأساسية، انتهجت السلطة الفلسطينية إجراءات غير قانونية وخارج نطاق القضاء وذلك من أجل إسترضاء "إسرائيل" وتطبيقاً لاتفاقيات "السلام".

ومع كل ما قدمته السلطة الفلسطينية من تنازلات في المفاوضات وتعاون مع سلطات الاحتلال على أرض الواقع، إلا أن السياسات الإسرائيلية التعسفية بحق الفلسطينيين، وخاصة

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

أهالي مدينة القدس لم تتوقف. تزامن ذلك مع نزع صلاحيات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حيث قيام قوات الاحتلال بنقض الاتفاقيات الموقعة وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية وتوسيع البعض الآخر بشكل دراماتيكي. مما أدى إلى تجميد المفاوضات بين الجانبين، ودفع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى القول بأنها "سلطة بلا سلطة". هذا بالإضافة إلى التحذيرات من انهيار السلطة الفلسطينية إذا فشلت جهود الولايات المتحدة واللجنة الرباعية في إعادة استئناف المفاوضات، حيث إن السلطة نفسها كانت جزءاً من عملية "السلام"، والتحذير أيضاً من تداعيات تحول السلطة إلى آلية من آليات الاحتلال لإطالة أمده.

في ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة للإجابة على تساؤلات متعلقة بتصريحات قيادات سياسية في السلطة الفلسطينية تلوح بحل السلطة كخطوة يائسة واحتجاجاً على السياسات الإسرائيلية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. مما يعني الخروج من التسوية السياسية والعودة للبحث عن خيارات جديدة، منها المقاومة بكافة أشكالها. مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات السلطة الفلسطينية السياسية والاقتصادية، والعواقب التي تنتظر الشعب الفلسطيني جراء اتخاذ مثل هذا الإجراء. بالإضافة إلى البحث في إمكانية استئناف المفاوضات وأثر ذلك على الموقف الفلسطيني.

بناء على ذلك، يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لاتفاقية أوسلو الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. ويتناول أيضاً دراسة سلوك السلطة الفلسطينية وتوجهاتها السياسية ويركز هذا البحث على تلويح قيادة السلطة الفلسطينية بحلها ودوافع هذا التوجه ومواقفه وأبعاده السياسية والأمنية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن تساؤلات المواطنين الفلسطينيين والباحثين في الشأن الفلسطيني عن مدى جدية طرح قيادات في السلطة الفلسطينية حلها بعد عقدين من تأسيسها. أيضاً يتناول ما إذا كانت هذه القيادات تملك هذا الخيار بشكل جدي. بالإضافة إلى البحث في دوافع ومحفزات هذا الطرح بالنسبة للطرف الفلسطيني والموانع التي تحول دون حدوثه عملياً. من خلال ذلك يتناول البحث الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لمثل هذه الخطوة ومدى إمكانية ملء الفراغ الذي سينشأ عن حل السلطة.

أهمية البحث:

لقد أدت الأزمة الفلسطينية الأخيرة في إخفاق السلطة الفلسطينية في مسعاها لنيل الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 في مجلس الأمن الدولي ببعض قيادات السلطة إلى التلويح بحلها. لقد تم طرح هذا الخيار من قبل رئيس السلطة، محمود عباس، وتم نقله

د. هاني البسوس

عبر وسائل الإعلام الى المحافل الدولية. المسألة ليست جديدة، غير أنها اتخذت طابعاً أكثر جدية. مع ذلك تشير التقديرات بأن السلطة الفلسطينية قد لا تمضي فيها إلى النهاية بفعل الضغط العربي والدولي. لكن يبقى هذا الخيار مقبولاً لدى المواطن الفلسطيني، وخصوصاً في الضفة الغربية. يتزامن هذا الطرح مع تحركات اللجنة الرباعية الدولية من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

لذلك سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل يملك رئيس السلطة الفلسطينية حلها؟
2. ما الفائدة من التلويح بحل السلطة الفلسطينية؟
3. ما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لحل السلطة الفلسطينية؟
4. لماذا تطرح فكرة حل السلطة الفلسطينية الآن؟
5. ما هي مواقف الأطراف الفلسطينية من فكرة حل السلطة؟
6. هل يمكن الذهاب لحل السلطة الفلسطينية قبل إيجاد مرجعية سياسية مناسبة لملئ الفراغ الذي سينشأ عن حلها؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث، للوصول إلى الحقيقة العلمية المراد معرفتها، على استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال دراسة حالة السلطة الفلسطينية والإطلاع عليها كظاهرة سياسية. ذلك من خلال تجميع المعلومات اللازمة وتصنيفها وتحليل أسباب ودوافع التلويح بحل السلطة الفلسطينية من خلال تفسير الوضع القائم المتعلق بالسلطة وعلاقته بالظروف والمتغيرات الميدانية والسياسية. كما يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي عن طريق الملاحظة المباشرة والمتابعة اليومية لواقع الحالة السياسية المعنية والإستفهام ووضع الفرضيات المناسبة وتحليلها. هذا بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي والمقارنة للعديد من المقالات العلمية والسياسية ودراسة السلوك السياسي لقيادة السلطة الفلسطينية والمتعلق بالظاهرة السياسية في هذا البحث¹.

اتفاقية أوسلو : وجهة نظر تحليلية

إن أي فهم شامل لاتفاقية أوسلو وأهدافها يستوجب تحليلها بشكل موضوعي من خلال النظر إلى نصوصها، والتي هي في معظمها غامضة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، في حين أنها دقيقة وواضحة بالنسبة للقضايا الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأمن. هذا الاتفاق يعكس النوايا

¹صايل الخطايبية (2010)، مدخل الى علم السياسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

الحقيقية الإسرائيلية والتي تحدث عنها معظم المحللين المختصين في "إسرائيل"، والتي تتوافق بشكل كامل مع التوجه الإسرائيلي الرسمي في هذا الشأن². هذا وقد أثرت مشاركة قادة الجيش الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين في القرارات السياسية العليا والتي انعكست في نصوص اتفاقية أوسلو³. لقد قال يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق ومهندس اتفاقية أوسلو، "عندما قررنا الدخول في مفاوضات أوصلتنا إلى عملية أوسلو، لم تكن مثل الرجل الأعمى يتعثّر في الظلام، يتحسس للاتصال المبدئي مع الجانب الآخر، لقد كنا نعلم أننا نتحكم في الأمور منذ البداية"⁴. لقد أكد بيلين أن قوات الشرطة الفلسطينية ستعمل داخل المناطق الفلسطينية، وستكون مهامها مقتصرة على حفظ الأمن والنظام، بالإضافة إلى تحميل الأجهزة الأمنية الفلسطينية العمل الذي كان ملقى على عاتق الجيش الإسرائيلي. فيما أكد يتسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أنه كان يفضل أن تتعامل الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع مشكلة حفظ الأمن والنظام في قطاع غزة والضفة الغربية، فهي ستكون أفضل من الإسرائيليين في ذلك، حيث إن السلطة الفلسطينية ستكون أكثر حصانة من الجيش الإسرائيلي تجاه الإنتقادات الفلسطينية⁵. ولقد قال يوسي بيلين أن الدافع وراء المحادثات السرية في أوسلو كان التوصل إلى اتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية لوقف الإنتفاضة وبناء التعاون مع الفلسطينيين وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة⁶. إن مهام السلطة ستكون، خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية على قطاع غزة والضفة الغربية، بأيدي السلطة الفلسطينية، بينما أمن المستوطنات الإسرائيلية والحدود سيبقى في أيدي الإسرائيليين. هذا يعني تورط السلطة الفلسطينية في اتفاقية تدفعها للتعامل بشدة مع فصائل المعارضة الفلسطينية. فبموجب هذه الاتفاقية بقيت "إسرائيل" مسؤولة عن الأمن على طول حدودها الدولية ونقاط العبور إلى مصر والأردن، بالإضافة إلى أمن الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمستوطنات الإسرائيلية، وحرية التنقل على الطرق بين

² Shahak, I. (1993) The Oslo Accords: Interpreting Israel's Intentions In: Middle East International, pp. 17-18.

³ Pedatzur, R. (1998) Ben-Gurion's Enduring Legacy. In: Security Concerns: Insight from the Israeli Experience. (Ed, Danial Bar-Tal, D. J. A. K.) London: JAI Press INC, pp. 139-162.

⁴ Beilin, Y. (1999), Touching Peace: From the Oslo Accord to A Final Agreement. London: Weidenfeld & Nicolson.

⁵ Shahak, I. (1993).

⁶ Kimmerling, B. (1997) The Power-Oriented Settlements: PLO-Israel-The Road to the Oslo Agreement and Back? In: The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Solution 1964-1994. (Ed, Sela, A., & Ma'oz, M.) London: Macmillan Press Ltd, pp. 223-251.

د. هاني البسوس

المستوطنات. في حين أن قوات الشرطة الفلسطينية ستكون مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام الداخلي للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية⁷. وبحسب الكاتب جراهام أشر فإن اتفاقية أوسلو هي صيغة إسرائيلية بالكامل ولا يوجد شيء فلسطيني فيها حيث نجح الإسرائيليون في تأخير القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للمفاوضات إلى مرحلة الوضع النهائي اعتماداً على قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق إنجازات أمنية لصالح الجانب الإسرائيلي. فبقدر نجاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية في توفير الأمن للمستوطنين والإسرائيليين وحماية أمن المستوطنات ومحاربة الفصائل الفلسطينية المعارضة بقدر ما تقدم "إسرائيل" على تقديم تنازلات على الأرض للطرف الفلسطيني⁸.

"إسرائيل" ومن خلال التوقيع على اتفاقية أوسلو إنسحبت من السيطرة على معظم المناطق المكتظة بالسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لإقامة السيطرة غير المباشرة عليهم، من دون التخلي عن المسؤوليات الأمنية على هذه المناطق. في الواقع، يمكن القول بأن إعادة إنتشار الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية كان هدية فلسطينية إلى "إسرائيل"، وليس العكس، إذ كان من الصعب السيطرة على هذه المناطق، وخاصة قطاع غزة، من قبل سلطات الاحتلال. لذلك أحد مزايا اتفاقية أوسلو بالنسبة للجانب الإسرائيلي هو نقل السلطة للفلسطينيين على أساس تدريجي، وبحيث يبقى الأمن في أيدي الإسرائيليين⁹. وفي الوقت نفسه أعطت الاتفاقية "إسرائيل" فرصة كافية لضمان أمنها وسلامة مواطنيها.

لقد انقسم الفلسطينيون في أعقاب التوقيع على اتفاقية أوسلو إلى أربع مجموعات رئيسية: مجموعة من الموالين ومجموعة من المعارضين ومجموعة كبيرة التزمت الصمت والمجموعة الرابعة في انتظار أن تتغير الأمور. ففي حين قال المؤيدون إن هذه هي الخطوة الأولى نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، رأى المعارضون في هذه الاتفاقية تخلي عن الحقوق الفلسطينية المشروعة. لقد تم انتقاد الاتفاقية وبشدة من المتقنين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين والذين رأوا أنهم لن يستفيدوا منها بأي شكل من الأشكال مؤكداً على عدم إغفال حقوق الشعب الفلسطيني. حيث جاءت الانتقادات أيضاً من حركة فتح نفسها باعتبارها الفصيل الرئيس في

⁷ Dajani, B. (1994) The September 1993 Israeli-PLO Documents: a Textual Analysis. Journal of Palestine Studies, xxiii (3), pp. 5-23

⁸ Usher, G. (1995) Proliferating Police Forces. Middle East International

⁹ Safieh, A. (1997) The Peace Process: From Breakthrough to Breakdown? Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, iv (1), pp. 73-78.

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية ومن أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، مطالبين الوفد الفلسطيني المفاوضات بالاستقالة، بحجة أن اتفاقية أوسلو كانت في صالح "إسرائيل". على الرغم من تعقيدات اتفاقية أوسلو وتآكل شرعيتها بسبب عدم تنفيذ أحكامها، كان هناك رهان إسرائيلي على مقدرة ياسر عرفات في إقناع الشعب الفلسطيني بالقبول بهذه الاتفاقية ونتائجها. حيث افترضت "إسرائيل" أن هذه الاتفاقية ستحول دون استخدام العنف من جانب الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال وأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية ستقمع أي استخدام للقوة ضد الإسرائيليين. بينما يعتقد الفلسطينيون أن الاتفاقية من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مع أنه تم تأجيل النظر في هذه المسألة إلى المرحلة النهائية من المفاوضات¹⁰. مع كل ما تقدم، فقد تلقت عملية "السلام" دعماً من عدد من الفصائل الفلسطينية والقوى السياسية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. لكن سرعان ما تحول هذا التأييد إلى خيبة أمل فلسطينية بسبب فشل "إسرائيل" في الوفاء بوعودها. لقد أورد أحمد الخالدي، مستشار الوفد الفلسطيني للمفاوض، أربعة نتائج محتملة لعملية "السلام"، كالتالي: احتمال إقامة دولة فلسطينية مستقلة واحتمال السيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي التي تحت سيطرتها خلال الفترة الانتقالية واحتمال التراجع عن الاتفاقية من قبل الطرف الإسرائيلي وأخيراً احتمال عدم التوصل إلى مفاهيم مشتركة بين الطرفين وإنسداد أفق "السلام"¹¹.

السلطة الفلسطينية:

تضمنت المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاقية أوسلو 1993 انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية، وإعادة إنتشارها خارج المدن الفلسطينية بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. حيث إعتد الإنسحاب الإسرائيلي من باقي المدن، ليس على الاتفاقيات اللاحقة بين الطرفين، بل على مقدرة السلطة الفلسطينية في الحد من تأثير الأحزاب الفلسطينية الإسلامية ونزع سلاح المعارضة داخل المناطق الفلسطينية. "وبما لا يتعارض مع قيام الجيش الإسرائيلي في الرد على التهديدات العسكرية الرئيسية من الجانب الفلسطيني، وذلك تأكيداً على جوهر عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي"¹². هكذا كان الاختبار

¹⁰ Bar-On, M. (2000) The Impasse and the Alternative. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, vii (3 & 4), pp. 15-22

¹¹ Hani Albasoos (2005), The Security and Policing of Palestine, PhD Thesis, University of Bradford, Bradford City, UK

¹² Meyers, S. E. (2000) Police, State & Society: The Palestinian Police & Security Forces and the Maintenance of Public Order In: Centre for Middle Eastern & Islamic Studies Durham, UK: University of Durham.

د. هاني البسوس

الصعب بالنسبة للسلطة الفلسطينية يتمثل بتوقف الانسحاب الإسرائيلي من بقية مدن الضفة الغربية، بما فيها الترتيبات الأمنية بين الجانبين، على نزع سلاح المقاومة الفلسطينية والسيطرة الكاملة على الوضع الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية. لذلك تأسست الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية بموجب اتفاقية القاهرة 1994 وتوسعت هذه الأجهزة في اتفاقية أوسلو 2 في العام 1995 والتي حددت هياكل وتنظيمات هذه الأجهزة الأمنية¹³.

ورغم إتهام منظمة التحرير الفلسطينية بالفساد وعدم المقدرة على إدارة القضية الفلسطينية إلا أنها تعتبر الجهة المسؤولة عن تشكيل السلطة الفلسطينية. فقد كان العديد من القادة السياسيين والعسكريين في المنظمة هم من شكل البنية التحتية الأساسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية¹⁴. وهكذا كانت بدايات عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي في قطاع غزة ومدينة أريحا في العام 1994 بعد التوقيع على اتفاقية القاهرة. تم نقل معظم الصلاحيات الإدارية لهذه السلطة في معظم مدن الضفة الغربية وفقاً لاتفاقية أوسلو 2 الموقعة في سبتمبر 1995. حيث تمثلت مهام السلطة الفلسطينية بتطوير النظام الإداري وتقديم الخدمات العامة للمواطنين الفلسطينيين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والقضاء. مع أن إتفاقيات "السلام" سمحت للسلطة الفلسطينية بتحمل المسؤولية الإدارية عن المناطق الخاضعة لسيطرتها إلا أن هذه السلطة حاولت أن تظهر كدولة إلى حد بعيد، ومن ذلك قامت بعقد اجتماع وزاري أسبوعي وتقرير وفرض الضرائب والتمتاس على المناصب الحكومية وحث المواطنين على دفع فواتير الكهرباء والهاتف والإنذار ضد المباني غير المرخصة... الخ. حتى أن البعض إعتقد أن السلطة الفلسطينية تمكنت من القيام بمبادرات سياسية وعلاقات خارجية أكثر من بعض دول في العالم، وزارها الكثير من زعماء العالم والمسؤولين¹⁵.

ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية اعتمدت في قيامها وإدارة مؤسساتها على الدعم المالي من مساهمات المجتمع الدولي، بما في ذلك مساهمات الاتحاد الأوروبي والمساعدات الأمريكية. هكذا فإن رواتب الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية والبيروقراطية المدنية شكلت عبئاً ثقيلاً على إيرادات السلطة الفلسطينية، خاصة الإيرادات المقدمة كمساعدات من الجهات المانحة. فكان من الواضح أن السلطة الفلسطينية لا يمكنها أن تغطي رواتب القطاعات غير المنتجة مثل الوظائف

¹³ Ibid

¹⁴ Abu-Libdeh, H. (2002) Palestinian Political and Economic Reform. The Washington Institute for Near East Policy, Peac-watch, No. 393

¹⁵ Frisch, H. & Hofnung, M. (1997) State Formation and International Aid: The Emergence of the Palestinian Authority. World Development, 25(8), pp. 1243-1255.

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

الأمنية، والتي تشكل ما يقرب من 70% من ميزانية السلطة الفلسطينية. مع أن السلطة لا تحتاج هذا العدد من أفراد الأجهزة الأمنية لتسهيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في ظل غياب مثل هذه التنمية وغياب الأمن والنظام العام. هكذا أدت اتفاقية أوسلو إلى ولادة أجهزة الأمن الفلسطينية، كلاعب جديد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني¹⁶.

هذه الحالة وضعت السلطة الفلسطينية محلاً للنقاش السياسي والأكاديمي على فرضية أن مؤسسات السلطة هي أحد مكونات الدولة وشرط وجودها. أما في الحالة الفلسطينية، والتي لها خصوصية مستمدة من طبيعة العلاقة مع الإحتلال الإسرائيلي، فقد وجدت السلطة عبر تسوية سياسية وأنيقت بها مسئولية إقامة مؤسسات دولة بناءً على الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي. بالتالي فالسلطة الفلسطينية لم تعبر عن طموح ورغبة فلسطينية بأن تكون نواة لتأسيس دولة فلسطينية، بل إنها إفرار إتفاقيات سلام تهدف لتحويل المقاومة الفلسطينية المسلحة لسلطة سياسية مقيدة بالتزامات دولية. إضافة إلى أن أحد الأهداف، غير المعلنة، لتشكيل السلطة الفلسطينية هو إزالة صفة الإحتلال عن المناطق الخاضعة للسلطة وتحميل هذه الأخيرة مسؤوليات وأعباء دولة الإحتلال. ومما زاد الشكوك حول مصداقية السلطة الفلسطينية كونها أقيمت بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي اعترفت بإسرائيل وبخيار التسوية السلمية. هكذا أرادت "إسرائيل" والولايات المتحدة أن تكون السلطة الفلسطينية مجرد غطاء يخفي واقع الإحتلال، ومؤسسة فلسطينية للصراع على المواقع والامتيازات داخل السلطة. فلقد أصبحت السلطة سجناً للفلسطينيين ومقبرة لطموحاتهم الوطنية وأصبحت مقيدة بالتزامات وشروط منعتها من أن تكون سلطة وطنية بكل معنى الكلمة. مع ذلك فقد أراد الشعب الفلسطيني سلطة تمثل امتداداً لحركتهم الوطنية وتؤسس لدولة مستقلة على أساس الإلتزام بالحقوق الفلسطينية والتوافق مع قرارات الشرعية الدولية¹⁷.

لقد تشكلت السلطة الفلسطينية وأصبحت واقعاً، وإن كانت نتيجة اتفاقيات سلام مجففة مع "إسرائيل". هذه السلطة اليوم تتشكل من وزارات وإدارات تُشغل ما يزيد على 150 ألف موظف مدني وعسكري في قطاع غزة والضفة الغربية، وعليها العديد من الإلتزامات الأمنية، القانونية، والسياسية داخلياً وخارجياً حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول العالم في المجالات

¹⁶ Luft, G. (2002) Reforming the Palestinian Security Services. The Washington Institute for Near East Policy, Peac-watch, No. 382

¹⁷ إبراهيم أبراش، حل السلطة الفلسطينية : سؤال مشروع ، ولكن ما هو البديل؟ مجلة الفسطاط، http://www.fustat.com/C_hist/abrash_9_06.shtml

د. هاني البسوس

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية... الخ. السلطة الفلسطينية أيضاً تشمل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية¹⁸.

توجهات السلطة الفلسطينية:

بالرغم من إنسداد أفق عملية "السلام" ومحاولات استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، فإن المنح المالية والدعم السياسي للسلطة الفلسطينية مازال متواصلاً بمباركة من قوات الإحتلال الإسرائيلي على جهود الأجهزة الأمنية الفلسطينية في التعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية. فقد أصدرت السلطة الفلسطينية قوانين تعطيها الحق في إغلاق العديد من مكاتب المنظمات الفلسطينية غير الحكومية خاصة التابعة لحماس والجهاد الإسلامي. أيضاً تدخلت الأجهزة الأمنية في عمل السلطة التشريعية والقضائية وتجاهلت القرارات التي إتخذتها المحكمة العليا وتجاهلت قرارات النائب العام في كثير من القضايا¹⁹. لذلك يمكن تفسير عدم قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بأداء واجبها الوطني، بتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع الفلسطيني والحفاظ على الأمن والنظام العام بما يخدم مصلحة المواطن، بالاطلاع على برامج ما يسمى "بمكافحة الإرهاب" بجميع أشكاله حسب إتفاقيات "السلام" الموقعة مع "إسرائيل"، والمقصود بذلك محاربة فصائل المقاومة الفلسطينية. بالتالي، فإن إتفاقيات "السلام" الإسرائيلية الفلسطينية، والتي ركزت على الأمن الإسرائيلي، قد ساهمت في تسييس عمل الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية وفسادها، وخلقت وضعاً أمنياً غير مستقر. لذلك، فقد حرصت الأجهزة الأمنية على استخدام نهج مماثل للذي كانت تستخدمه سلطات الإحتلال من أجل الحفاظ على الأمن الإسرائيلي. بالإضافة إلى أن قسماً كبيراً من المجتمع الفلسطيني كان ينظر إلى الأجهزة الأمنية بوصفها أداة تخدم مصالح حزبية لحركة فتح من أجل الهيمنة على المؤسسات العامة للسلطة الفلسطينية، مما يعني قيام هذه الأجهزة بوظيفة سياسية في علاقتها مع المجتمع الفلسطيني.

لقد سيطر الفساد والفوضى وانتهاك القانون والتنسيق مع الإحتلال الإسرائيلي على عمل السلطة الفلسطينية. لذلك فقد إعتدت السلطة الفلسطينية تدابير إصلاح، ولكنها بقيت ضمن نطاق النظرية. فلم يشعر الشعب الفلسطيني بالأمن ولم تحقق آماله في ظل وجود السلطة الفلسطينية، والتي اعتمدت استراتيجيات تخدم المصالح الإسرائيلية على حساب المصلحة الفلسطينية. فقد استندت السلطة للتقدم في عملية "السلام" والاستقرار على قدرة وإستعداد أجهزتها الأمنية بالحفاظ

¹⁸ إبراهيم أبراش، المرجع السابق

¹⁹ Robinson, G. E. (1997) The Growing Authoritarianism of the Arafat Regime. Survival, Vol. 39 No. (2), pp. 44

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

على النظام والأمن لصالح "إسرائيل". وبالتالي، فقد تأكلت شرعية السلطة الفلسطينية، التي كانت قد حصلت عليها إثر وصولها إلى مناطق الحكم الذاتي. يتزامن هذا الوضع مع انسداد أفق المفاوضات وتجميد عملية "السلام" بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، والتي بموجبها أنشأت السلطة الفلسطينية، مما يثير تساؤلات حول جدوى استمرار هذه السلطة.

بحسب ما يرى الكاتب نقولا ناصر فإن اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين عام 1995 كان إعلاناً مدوياً عن المعارضة الإسرائيلية الواسعة لاتفاقيات أوسلو، والدليل على ذلك انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو في ولايته الأولى وهزيمة شمعون بيريز الشريك الآخر لرابين، بينما أعلن أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، عن موت هذه الاتفاقيات. لقد ذهبت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعادة احتلال مناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية عام 2002 حيث تم حصار رئيس السلطة، الراحل ياسر عرفات، داخل مقره حتى وفاته عام 2004. كان هذا بمثابة نهاية تلك الاتفاقيات، ليصبح التساؤل حول الغاية من استمرار وجود السلطة والجدل حول دورها أكثر إلحاحاً²⁰.

إن أحد أسباب فشل السلطة الفلسطينية يرجع إلى عدم كفاءة القيادة الفلسطينية، وعدم تقدير الموقف الإسرائيلي والاعتماد على حسن النوايا الإسرائيلية. في الوقت نفسه يرى بعض المحللين أن السلطة الفلسطينية ستبقى آلية إسرائيلية لتحقيق خطة تجعل كل فلسطين "أرض إسرائيل". هكذا كانت قيادة السلطة متعاونة مع الاحتلال الإسرائيلي²¹. بحسب ما يرى الكاتب بار أون، فإن السلطة الفلسطينية مازالت تقود ثقافة الهزيمة وترتكز على تحقيق الأمن الإسرائيلي والذي تم التأكيد عليه من قبل سلطات الاحتلال والمجتمع الدولي. مما أدى إلى التقليل من فرص إعادة بناء المجتمع المدني الفلسطيني و تطوره في أراضي السلطة الفلسطينية، والتي تنازلت عن عدد من مطالب الشعب الفلسطيني، بحيث أصبح المضمون السياسي والأيديولوجي للسلطة الفلسطينية ليس أكثر من التنفيذ العملي لطموحات أمن "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يرى بار أون أن عملية أوسلو "ماتت" قبل فترة طويلة من قمة كامب ديفيد، ليس فقط لأن الفلسطينيين قتلوها، ولكن لأن إسرائيل منذ البداية لم تعطيها فرصة حقيقية للعيش²².

صعود حماس:

²⁰ نقولا ناصر (1999)، حل السلطة الفلسطينية ليس الحل، مؤسسة التجديد العربي، <http://arabrenewal.info>

²¹ Aruri, N. (2001) From Oslo to the Second Intifada and Beyond: An End and Beginning In: Freedom and Justice for Palestine. Columbia University, Law School

²² Bar-On, M. (2000)

كشفت إنتفاضة الأقصى، سبتمبر 2000، خداع عملية "السلام" المزعومة وتواطؤ السلطة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي. مما أدى إلى تحول الكثير من الفلسطينيين في تأييدهم تجاه فصائل المعارضة الفلسطينية، وخاصة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي عملت على تعزيز النظام الاجتماعي الفلسطيني وعلى رأسه هيكل الأسرة. لقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة لقمع الإنتفاضة والقضاء على المقاومة الفلسطينية.

هذه الأوضاع زادت من شعبية قوى المقاومة الفلسطينية وخاصة حركة حماس، وأدت إلى نجاح حركة "حماس" في الإنتخابات الفلسطينية العامة في أراضي السلطة الفلسطينية عام 2006. حيث يعد هذا انتصاراً لنهج المقاومة وسابقة ديمقراطية في الوطن العربي. كما تعد هذه الإنتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة الفصائل السياسية والفكرية الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي. فقد حصلت حركة حماس على 60.6% من مقاعد المجلس التشريعي، بينما حصلت حركة فتح على 32.6%. لقد حققت حركة حماس هذه النتائج، التي لم تكن تتوقعها، لعدة أسباب أهمها: دور حماس في المقاومة، مما رفع من رصيدها الشعبي، التأثير الديني الإسلامي في الثقافة العامة للمجتمع الفلسطيني خاصة في ظل فشل التجارب القومية واليسارية السابقة، برنامج حماس السياسي والاجتماعي الشامل والناضج والتي لم ترتبط شخصيات مرشحها بالفساد، الخدمات التي قدمتها للمجتمع الفلسطيني والمتمثلة في توزيع المعونات والخدمات الاجتماعية للمحتاجين حيث قدمت حماس برنامج خدماتي متميز، بالإضافة إلى الانضباط داخل صفوف الحركة والموقف الأمريكي والإسرائيلي الراض للتعامل معها. بالمقابل هناك عوامل أدت إلى فشل حركة فتح في هذه الانتخابات وأهمها: الفساد الذي شهدته السلطة الفلسطينية خلال السنوات السابقة والتي كانت فتح تمثل المكون الأساسي لها، غياب ياسر عرفات عن المشهد السياسي مما أدى إلى انقسامات في توجهات الحركة، تصويت الشعب الفلسطيني في هذه الإنتخابات ضد البرنامج التفاوضي لحركة فتح مع "إسرائيل" والتنازلات الكبيرة التي قدمتها فتح عبر السلطة كالاعتراف بإسرائيل، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية داخل حركة فتح²³.

بدأت الخلافات بشكل واضح بين حركتي فتح وحماس مع إزدياد القاعدة الشعبية لحركة حماس على حساب باقي الفصائل الفلسطينية، خاصة بعد فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس

²³ مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش، نداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على

مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، عمان، كانون الثاني/يناير 2006

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، الأمر الذي لم يرق للكثير من قيادات السلطة من حركة فتح وخاصة القائمين على الأجهزة الأمنية والذين رفضوا التعامل مع الحكومة الجديدة ووزير داخليتها آنذاك؛ الشهيد سعيد صيام، بل ذهب حركه فتح إلى أبعد من ذلك وشنّت حملة واسعة على حركة حماس وصلت لحد الصدام والاشتباكات المسلحة والتي أدت في 14 يونيو 2007 إلى سيطرة حركة حماس كلياً على قطاع غزة. بالتالي أعلن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إقالة حكومة إسماعيل هنية في قطاع غزة، والتي مازالت تمارس عملها كحكومة تصريف أعمال، بينما كلف سلام فياض بتشكيل حكومة في الضفة الغربية، والتي مازالت تعمل بدون الحصول على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، والذي تم تعطيله من خلال سلطات الإحتلال في الضفة الغربية وتواطؤ من السلطة الفلسطينية.

لقد جرى استخدام هذا الانقسام السياسي الفلسطيني للغطاء على الحقيقة المتمثلة في فشل السلطة الفلسطينية طوال سنوات عملها في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها الجدلية بعملية "السلام". هذا يعبر عن إنفصام في الإطار الموضوعي للمطالبة بحل السلطة، والتي تمت المطالبة بها من قبل بعض المسؤولين في القيادة الفلسطينية، والذي لم يعد مقنعاً على نطاق واسع في الأوساط الفلسطينية. فهذا أعطى مصداقية قوية لحماس في طعنها في مصداقية دور السلطة الفلسطينية. فلم تعد تقسيمات إتفاقيات أوسلو قائمة في قطاع غزة بينما تستمر هذه التقسيمات في الضفة الغربية. فلم يعد دور الحاكم العسكري الإسرائيلي قائماً في إدارة قطاع غزة أو أي تنسيق لقوى الأمن الفلسطينية، التابعة لحكومة غزة، مع الإحتلال بل تحول دورها إلى حماية الشعب الفلسطيني من اجتياحات ومداهمات واعتقالات الجيش الاسرائيلي والتصدي لها بينما يستمر عمل السلطة كوكيل فلسطيني للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية ويستمر التنسيق الأمني بين هذه القوى وبين قوات الإحتلال. حيث أكد الكاتب نقولا ناصر أن التناقض بين السلطة الفلسطينية وبين فصائل المقاومة لم يعد قائماً وحل محله التنسيق الوطني في قطاع غزة بينما يستمر الصراع بين السلطة وبين قوى المقاومة الفلسطينية في الضفة مما أدى إلى حملة اعتقالات متواصلة للمقاومين بالتنسيق الكامل مع قوات الإحتلال. فما زال اعتماد السلطة في الضفة الغربية على المعونات الخارجية مقابل التزامها بالشروط السياسية المفروضة عليها من قبل الممولين، بينما لا تخضع حكومة غزة لمثل هذه الضغوط²⁴.

²⁴ نقولا ناصر، مرجع سابق

حل السلطة الفلسطينية:

أثبتت اتفاقيات "السلام" الإسرائيلية الفلسطينية أنها لم تكن كفيلة بحماية الفلسطينيين، وأدرك الفلسطينيون أن "إسرائيل" تمكنت من شراء الوقت للحصول على مزيد من الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات وتهويد القدس وما حولها. هذا كان يتم تحت تأثير ظروف عملية "السلام". بالتالي يمكن القول بأن عملية "السلام" هي عنصر مهم في استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى توسيع الاستيطان وتفرض مزيداً من السيطرة على المجتمع الفلسطيني وبأقل الخسائر²⁵. لقد إتضح بأن اتفاقية أوسلو هي المشكلة وليست الحل. فقد تحول الهدف الرسمي "لتسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة" في إتفاقيات غير عادلة ومؤقتة وجزئية إلى عدم الرضا الكامل للفلسطينيين والإحباط من عملية "السلام" ورعايتها والإعتماد الفلسطيني على "إسرائيل" بدلا من الإستقلال عنها. أدى ذلك إلى بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية بدلا من تسوية سلمية ومزيداً من الطرق الإنتقافية حول مدن الضفة الغربية والقدس ومزيداً من مصادرة الأراضي وهدم المنازل. لقد أسفرت هذه الإتفاقيات أيضا عن زيادة في التدهور الإقتصادي والبطالة وعدم الاستقرار في قطاع غزة والضفة الغربية²⁶. برغم الوعود والتعهدات الإسرائيلية للفلسطينيين إلا أن عدد المستوطنات الإسرائيلية تضاعف في عهد السلطة الفلسطينية. فقد استعملت "إسرائيل" أسلوب الفصل العنصري ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية ببناء جدار الفصل العنصري، الذي يقطع أجزاءً كبيرة من الأراضي الفلسطينية ويضيفها للجانب الإسرائيلي.

مع ذلك فإن إعتراف الإحتلال الإسرائيلي بالسلطة الفلسطينية قد يفسر بأنه خضوع من هذه السلطة لشروط وإملاءات الإحتلال، وقد يفسر على وجه آخر بأنه يرسخ إعترافاً دولياً بحقيقة أن الأرض الفلسطينية المحتلة ليست جزءاً من دولة الإحتلال الإسرائيلي وأن صلاحيات السلطة الفلسطينية يمكن أن تتحول إلى سلطات دولة، ولذلك حل السلطة قد ينطوي على خسارة إعتراف دولي محتمل وهي خسارة لا تقل أهمية عن الاعتراف الدولي بوجود شعب فلسطيني²⁷. تأتي هذه الحقيقة متزامنة مع ما جري الحديث عنه في أوساط سياسية فلسطينية عن رغبة بحل السلطة الفلسطينية كمخرج للتخلص من شروط دولة الإحتلال وإملاءاتها²⁸.

²⁵ Aruri, N. (2001)

²⁶ Bishara, M. (2002) Palestine/Israel: Peace or Apartheid. Occupation, Terrorism and the Future. London: Zed Books

²⁷ نقولا ناصر، مرجع سابق

²⁸ فايز رشيد (2011)، حقيقة التلويح بحل السلطة، عرب 48، <http://arabs48.com>

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

لقد اتخذت بعض التهديدات بحل السلطة الشكل الرسمي من قبل قيادات في السلطة الفلسطينية بما فيهم رئيسها، محمود عباس، والذي دأب مؤخراً بالتلويح بحل السلطة. ذلك رداً على وصول المفاوضات مع "إسرائيل" إلى طريق مسدود ورداً على توجه الإدارة الأمريكية بعدم إجبار "إسرائيل" على تجميد الاستيطان ولو لفترة مؤقتة ولو بشكل جزئي، على الرغم من الضمانات والمساعدات الأمريكية الكثيرة لها. حيث ذهبت الإدارة الأمريكية أبعد من ذلك وأكدت أن الاشتراط الأمل للجانبيين هو العودة إلى المفاوضات المباشرة. هذا بالإضافة لما ذكره صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، وأكدته صحيفة معاريف الإسرائيلية، بأن السلطة الفلسطينية أبلغت بعض دول العالم، بما فيها إسرائيل والولايات المتحدة، نيتها حل نفسها في العام 2012، في إطار نقل الصلاحيات إلى الحكومة الإسرائيلية بشكل تدريجي، بحيث تبدأ بالصلاحيات المدنية كالصحة والتعليم والزراعة، وتأجيل الصلاحيات الأمنية إلى مرحلة لاحقة²⁹. مع ذلك ومنذ سنوات وهناك دعوات ومطالبات بحل السلطة الفلسطينية. بدأت هذه المطالبات بالتزايد بعد انهيار العملية التفاوضية، والتي استمرت حوالي عقدين من الزمن، بين الحكومة الإسرائيلية والجانب الفلسطيني. مثل هذا التوجه، بحل السلطة، يحمل "إسرائيل" المسؤولية الكاملة والمباشرة عن إدارة حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال في حال عدم وجود سلطة وطنية فلسطينية في مواجهة الجيش الإسرائيلي³⁰.

ولقد تناولت وسائل إعلام إسرائيلية خبر وجود خطة مفصلة لدى القيادة الفلسطينية لحل السلطة، الأمر الذي تم نفيه من قبل السلطة والتي أكدت أن هذه مجرد شائعات إعلامية لإرباك الساحة الفلسطينية وشغلها عن التوجه للأمم المتحدة لانتزاع الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. حيث تم التأكيد على أن السلطة الفلسطينية ما هي إلا إنجاز كفاحي ونضالي وطني وثمره لتضحيات الشعب الفلسطيني وهي نواة لمؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة³¹. ورغم هذا النفي إلا أن القيادة السياسية الفلسطينية تبحث وبشكل مستفيض وضع السلطة الفلسطينية برمتها. فقد تناولت وسائل إعلام فلسطينية خبر أن رئيس السلطة الفلسطينية شكل لجنة من منظمة التحرير الفلسطينية ومن مركزية حركة فتح لوضع "استراتيجية فلسطينية جديدة تنظر في شكل ومستقبل العلاقة مع "إسرائيل" ووظيفة السلطة مستقبلاً، تأخذ بعين الاعتبار كامل المتغيرات

²⁹فايز رشيد (2010)، حل السلطة...بين التهديد والتنفيذ، القدس العربي صفحة 18، 16/12/2010

³⁰فادي أبو سعدى (2011)، حل السلطة الفلسطينية بين التهديد والواقع: المواطنون يريدون إبقاء الخيار على

الطاولة، الأخبار www.al-akhbar.com 04/11/2011

³¹فادي أبو سعدى، المرجع السابق

د. هاني البسوس

المحلية والإقليمية والدولية"، وذلك في ضوء استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي. فقد علمت صحيفة الشرق الأوسط عن مصدر فلسطيني رفيع المستوى أن رئيس السلطة الفلسطينية بعث مؤخراً برسائل تتضمن فكرة حل السلطة للحكومة الإسرائيلية وللإدارة الأمريكية. تأكد ذلك من خلال مصدر في اللجنة المركزية لحركة فتح³². هذا يعني أن السلطة الفلسطينية لن تعود موجودة، وبالتالي السماح لسلطات الاحتلال بالعودة إلى تحمل مسؤولياتها في الأراضي الفلسطينية. شغل هذا الموضوع الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل تلميح رئيس السلطة بوجود قرارات مهمة وخطيرة مع نهاية العام 2011، رافضاً الإفصاح عنها وتاركاً الباب مفتوحاً للتحليل والتأويل. مما أدى إلى حالة من عدم اليقين لدى المواطن الفلسطيني، ولدى السياسيين والإعلاميين. إضافة لوصفه الحالة الفلسطينية للسلطة بأنها "سلطة بلا سيادة ومسئولية الصلاحيات وتحت سيطرة الاحتلال الذي صادر ولايتها وصولاً إلى إفراغ محتواها"³³.

وتم التأكيد فيما بعد على عدم حل السلطة الفلسطينية، حيث كشف عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، محمود العالول لغرفة تحرير وكالة معا الإخبارية أن هناك دعوة ليس لحل السلطة بل دعوة "لوصف حالتها وكيفية النضال من أجل إستعادة سيادتها والإشتباك مع الاحتلال وعدم الرضا عن الوضع الراهن". حيث أكد العالول أن هذا التفكير جاداً بأن السلطة لن تقبل بأن تكون مسلوقة الصلاحيات، ولكن هذا الحديث لا يعني حلها وإن كانت تمر بأوضاع صعبة جداً في ظل انسداد الأفق السياسي مع الجانب الإسرائيلي وفي ظل المتغيرات في العالم العربي. وأضاف العالول، أن خيار حل السلطة الفلسطينية هو بيد رئيسها؛ محمود عباس³⁴. حيث تم التأكيد على أن السلطة الفلسطينية ترتبط مع "إسرائيل" بمفاصل رئيسية سياسية واقتصادية وأمنية وخدمائية. مع أن "إسرائيل" بالمجمل العام هي المستفيدة من هذه العلاقات وخاصة العلاقة الأمنية، وهي لا تدفع ثمناً سياسياً مقابل ما تحصل عليه³⁵. في هذا السياق أكد عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح البرلمانية وأحد المقربين من رئيس السلطة الفلسطينية، لصحيفة القدس العربي على أنه لا يوجد قرار بحل السلطة الفلسطينية بل هي تنهار نتيجة فشل عملية "السلام" وإستمرار الإحتلال

³² Ali El-Saleh, (2011) Abbas to dissolve Palestinian Authority, 30/10/2011, London, Asharq Al-Awsat. <http://www.asharq-e.com>

³³ وكالة معا الإخبارية، حل السلطة والخيارات المطروحة.. ووصول الاسلاميين لسدة الحكم؟ 2011/10/28. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=433140>

³⁴ وكالة معا الإخبارية، المرجع السابق

³⁵ وكالة معا الإخبارية، إثنية يكشف عن استراتيجية فلسطينية جديدة لكسر الامر الواقع مع اسرائيل،

www.maannews.net 2011/11/04

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

للأراضي الفلسطينية وإحتجاز أموال السلطة لدى الجانب الإسرائيلي. مشيراً إلى أن عوامل إنهيار السلطة بدأت تتزايد "وفي مقدمتها إنسداد أفق عملية "السلام" وتوقف المفاوضات". فقد كان من المقرر أن تكون نهاية الفترة الإنتقالية للسلطة الفلسطينية ومن ثم إقامة الدولة الفلسطينية في العام 1999. لذلك أشار الأحمد إلى أن السلطة الفلسطينية أصبحت "سلطة وهمية غير موجودة بشكل فعلي إلا وفق ما تريد "إسرائيل".³⁶ وأضاف، "إذا كانت إسرائيل هي التي تتحكم في مصير السلطة فلنذهب هذه السلطة إلى الجحيم".³⁶

ولقد صرح رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بأن خيار حلها "غير مطروح إطلاقاً مهما كانت نتائج التصويت على طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة"³⁷. لكنه أكد، وفي نفس التصريح، على أن حصول فلسطين على عضوية في الأمم المتحدة لا يتناقض مع عملية التفاوض، قائلاً "حتى لو حصلنا على العضوية سنذهب إلى المفاوضات لأن ما بيننا وبين إسرائيل على الأرض لا يحل في الأمم المتحدة بل على طاولة التفاوض". وأضاف "إننا نريد التعايش مع إسرائيل وفق أسس واضحة... إن الذهاب إلى الأمم المتحدة لا يعني مطلقاً تحدي أي طرف وخاصة الولايات المتحدة، لأن لنا علاقات ودية معها ونحن حريصون على هذه العلاقات، ولكننا قد نختلف مع بعضها في بعض القضايا ونحلها بالطرق الدبلوماسية ولا نصل إلى حالة من الصدام، ولكننا في ذات الوقت ندعو الولايات المتحدة إلى القيام بوساطة جدية بيننا وبين إسرائيل"³⁸. جاءت تصريحات عباس الدبلوماسية متوافقة مع تحركات اللجنة الرباعية الدولية لاستئناف عملية المفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي. هذا يؤكد مدى تعاطي السلطة الفلسطينية إيجابياً مع تحركات اللجنة الرباعية الدولية التي تدعو إلى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، ووفقاً للإملاءات الإسرائيلية والأمريكية. يتضح ذلك من خلال اللقاءات المتكررة بمبعوثي اللجنة الرباعية التي تضغط على قيادات في السلطة للعودة إلى المفاوضات دون الموافقة على تقديم تصور فلسطيني حول قضايا الحل النهائي ودون التعاطي مع المطالب الفلسطينية³⁹.

³⁶ وليد عوض (2011)، عزام الاحمد لـ'القدس العربي': السلطة تتهاور واللجنة الرباعية أصبحت إسماً بلا مضمون والمشكلة هي الولايات المتحدة، القدس العربي، 2011/11/13، www.alquds.co.uk

³⁷ وكالة معا الإخبارية، خيار حل السلطة غير مطروح إطلاقاً مهما كانت نتائج التصويت، 2011/11/12، www.maannnews.net

³⁸ وكالة معا الإخبارية، المرجع السابق

³⁹ هاني المصري (2011)، الشيزوفرينيا الفلسطينية: حل السلطة أم تكريسها؟ وكالة فلسطين بري

للأنباء، 01/11/2011، www.palpress.co.uk

د. هاني البسوس

ولقد تزامن هذا التحرك الدبلوماسي مع موافقة الإدارة الأمريكية علي استئناف تقديم المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الفلسطينية، كمساعدات أمنية، وذلك بعد توقف قصير إثر تقديم السلطة الفلسطينية طلب لعضوية فلسطينية كاملة إلي الأمم المتحدة. حيث أكدت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي ايلينا روس- ليتين أن "الأموال التي ستصرفها الولايات المتحدة تصب في المصلحة الأمنية الوطنية الأمريكية وأن إسرائيل لا تعارض صرفها... وأنها لم تعد تمنع صرف مبلغ 50 مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادي لقوات الأمن الفلسطينية"⁴⁰. هذا يؤكد الفرضية بأن الحديث عن حل السلطة في أروقة السلطة الفلسطينية ما هو إلا محاولة للضغط من أجل استئناف المساعدات المالية الأمريكية للسلطة واستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. بل إن هناك تصريحات من بعض المسؤولين الفلسطينيين بأن التلويح بحل السلطة الفلسطينية هو وسيلة تهديد إلى "إسرائيل" والولايات المتحدة، وذلك كون السلطة الفلسطينية تقوم بمهام الإحتلال مباشرة، حيث كان الإحتلال الإسرائيلي المباشر للأرض الفلسطينية مكلفاً اقتصادياً وسكانياً ومسبباً خسارة في جنود الإحتلال الإسرائيلي نتيجة لعمليات المقاومة⁴¹.

إن سلوك السلطة الفلسطينية وتوجهاتها السياسية دفع الكاتب هاني المصري لتوصيف حالتها بالشيزوفرينيا. ذلك أن هناك تباين كبير وتضارب بين تصريحات المسؤولين في السلطة حول حلها أو إنهيارها أو وجود خطة تدريجية لتسليمها للإحتلال تبدأ بالصحة والتعليم والخدمات بشكل عام وتنتهي بالأمن. مع أن المطلوب في حال حل السلطة أن تبدأ بوقف التنسيق الأمني مع الإحتلال حتى لا تصبح الأجهزة الأمنية الفلسطينية أداة بيد ضباط الإدارة المدنية الإسرائيلية. فهناك من المسؤولين في السلطة من ينفي نية حلها أو تسليمها للإحتلال. مما يؤكد مدى التعارض في التصريحات الرسمية، ويعكس أزمة وتخبط شديدين في صفوف قيادة السلطة الفلسطينية. مع أن هناك معلومات بأن قيادة السلطة أرسلت رسائل إلى عدة دول تفيد بأن هناك توجهاً سينفذ عام 2012 بإعادة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ما كانت عليه قبل قيام السلطة عام 1994، مما قد يعني تسليم شؤون إدارة الضفة الغربية إلى الإحتلال، ما يعني، بغض النظر عن التسميات، حل السلطة. يقول الكاتب هاني المصري "وإذا كان ذلك صحيحاً وجدياً، لماذا لا

⁴⁰ خالد الأصمعي (2011)، جريدة الأهرام المصرية، الكونجرس يوافق علي استئناف المساعدات الأمريكية للسلطة،

www.ahram.org.eg .2011/11/09

⁴¹ فايز رشيد، مرجع سابق، 16/12/2010

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

يُصارح الشعب بذلك ويبقى أمراً مكتوماً يلوح به تارة وينفى تارة أخرى، ولماذا لا يتم الاستعداد لعواقبه والخيارات البديلة المتاحة لتقليل الأضرار وتعظيم الفوائد، أم أن الأمر مجرد تهديد يستهدف الضغط من أجل استئناف المفاوضات؟⁴².

إن هذه التصريحات المرتبكة والسلوك السياسي المتناقض بخصوص قضايا فلسطينية مصيرية يعني أن السلطة الفلسطينية في حالة أزمة شاملة وغياب لمرجعية وطنية للبحث عن خيار بديل عن المفاوضات وتعكس فقدان الأمل بقيام دولة فلسطينية في القريب العاجل. تأتي أيضاً في ظل ردة الفعل الفلسطينية من استمرار التعتن الإسرائيلي والرفض الأمريكي للطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة، والذي جعل السلطة الفلسطينية في حالة صدمة لفشل خيارها السياسي وعدم وجود خيارات استراتيجية جديدة في الأفق بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدعو إلى هذا التفاؤل. لذلك أرسلت قيادة السلطة برسائل متناقضة تحمل لغة التهديد بحل السلطة وغيره من التهديدات والتي تبدو مجردة ولفظية فارغة وردود أفعال ومحاولات للإيحاء بأنها تدرس مستقبل السلطة. لكن تجسيد هذه التهديدات أو بعضها، مثل حل السلطة، وذلك بسبب تداعيات الأزمة الشاملة وغياب الاستراتيجية الواضحة قد يدفع الوضع إلى الفوضى والمجهول. لذلك لا بد من تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تضع السلطة موضع إعادة النظر في شكلها ووظائفها والتزاماتها وليس حلها⁴³.

موقف الأطراف الفلسطينية:

لقد نتج عن الوضع الحالي في قطاع غزة حل السلطة الفلسطينية والتي كانت قائمة طبقاً لاتفاقيات أوسلو. لقد اتصلت الحكومة الفلسطينية في غزة من أي التزامات بناء على اتفاقيات أوسلو أو أي التزامات دولية مشروطة تتناقض مع المصلحة العليا للشعب الفلسطيني. بالرغم من سياسات الإحتلال القمعية والشروط السياسية التي تفرضها اللجنة الرباعية للاعتراف بأي حكومة فلسطينية، إلا أن حركة حماس، في قطاع غزة، قامت بفك الارتباط مع الجانب الإسرائيلي وتحللت من عملية "السلام" وأقامت حكومة وطنية فلسطينية. مع ذلك هناك جهات محلية، إقليمية، ودولية تقوم بالتعتيم على هذه الحقيقة الوطنية الفلسطينية من أجل منع الاعتراف بشرعية هذه

⁴² هاني المصري، مرجع سابق

⁴³ هاني المصري، مرجع سابق

د. هاني البسوس

الحكومة "لصالح الاستمرار في الاعتراف بشرعية السلطة النقيضة لها (في الضفة الغربية) التي ما كان لها أن تستمر دون موافقة الإحتلال وحلفائه الدوليين وبخاصة الأميركيين منهم"⁴⁴. مع أن الكثير من الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية عبر عن خيار حل السلطة الفلسطينية وإعادة المسؤولية عن إدارة هذه المناطق للسلطات الإسرائيلية. حيث هددت جهات فلسطينية مختلفة بحل السلطة الفلسطينية في أوقات مختلفة⁴⁵. لكن عملياً لم تتخذ الفصائل السياسية الفلسطينية، كلاعبي مهمين على الساحة الفلسطينية، موقفاً واضحاً من موضوع حل السلطة الفلسطينية واكتفى البعض منها بالتنديد بموقف قيادة السلطة بالعودة إلى المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية⁴⁶. مع ذلك فإن الطرح الذي تتبناه حالياً السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتنا فتح وحماس، يتمثل في إمكانية قيام حكومة تكنوقراط تجسد اتفاقية الوحدة الوطنية الموقعة في 2011/05/04 بين الجانبين ومن ثم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في 2012. هذا يعني تجديد صلاحيات السلطة الفلسطينية ورئيسها والمجلس التشريعي والمجالس البلدية. هذا يؤكد أن التلويح بحل السلطة الفلسطينية ما هو إلا وسيلة تكتيكية من القيادة الفلسطينية للضغط على الولايات المتحدة و"إسرائيل".

دوافع حل السلطة الفلسطينية:

بعد تحليل نصوص اتفاقية أوسلو وإلقاء الضوء على وظائف السلطة الفلسطينية الحقيقية، فقد إتضح أن إنشاء هذه السلطة كان مساعدة كبيرة للاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح وحسب وصف رئيس السلطة؛ محمود عباس، في حوار مع صحيفة "الرأي" الأردنية "أرخص احتلال في التاريخ، و"إسرائيل" تحتل وليس عليها أي مسؤوليات"⁴⁷، مع أن عباس ساهم في إنشاء هذه السلطة و دافع عن اتفاقية أوسلو وتنفيذها. هذا التصريح يثير التساؤل حول جدية الاستمرار في وجود سلطة تخدم الاحتلال وتتنوب عنه، بالتزامن مع وجود مطالبات فلسطينية بحل السلطة، خاصة وأن هناك أعضاء في قيادة هذه السلطة استغلوا لخدمة أغراض شخصية، وتم تشكيل طبقة من المنتفعين

⁴⁴ نقولا ناصر، مرجع سابق

⁴⁵ وكالة سما الاخبارية: غالبية الفلسطينيين تؤيد حل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 16 / 04 /

2010. www.samanews.com

⁴⁶ صحيفة الوطن: السلطة الفلسطينية ترفض دعوات لحلها والفصائل تدعو لبقاء عبد ربه وبيوسي بيلين.

<http://alwatan.sy/dindex.php?idn=120762>. 2012-04-08

⁴⁷ صحيفة "الرأي" الأردنية، عباس لـ(الرأي) : لن أتخلى لأنني صاحب مشروع وطني، 2010/12/19

<http://archive.alrai.com>

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

الذين حولوها إلى مشروع للكسب الشخصي. فبينما القضية الفلسطينية تخسر سياسياً هذه الطبقة تغتني مالياً⁴⁸.

إضافة إلى أن الاعتقاد السائد لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن السلطة الفلسطينية يجب أن تنفذ تعليمات وزارة خارجية الإحتلال وتأتمر بأمرها، وإلا من الممكن استبدالها بمن يقبل دور الوكيل للحكومة الإسرائيلية. فمواصفات السلطة الفلسطينية الجيدة بالنسبة إلى القيادة السياسية الإسرائيلية هي من تقبل بالاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وتقبل بالمفاوضات دون أي ضمانات بالوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقبل التنازل عن الثوابت الفلسطينية بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين⁴⁹. لذلك فإن قيادة السلطة الفلسطينية تعيش في حلقة مفرغة يقوم برسمها الاحتلال الإسرائيلي. فقد وصلت المفاوضات بين الجانبين، وبفعل التعنت الإسرائيلي وعجز المجتمع الدولي، سقفاً الأعلى في العام 1999 ولم تستطع تجاوزه⁵⁰. حيث أكد الدكتور أحمد الطيبي⁵¹، وقبل حوالي أكثر من عام، أنه "في حالة مرور عام على المفاوضات دون التوصل إلى حل يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنه قد يكون من الضروري طرح فكرة حل السلطة الوطنية الفلسطينية ووضع العالم أمام مسؤولية احتلال الأراضي الفلسطينية والعمل على توسيع صفوف منظمة التحرير لتشمل كل الفصائل الفلسطينية لتشكل مجدداً عنواناً قوياً ومرجعياً للشعب الفلسطيني بأكمله". مضيفاً أنه لا آفاق للمحادثات المباشرة التي يتم الحديث عنها والتي من الممكن أن تتطرق عما قريب بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. هذا يرجع لعدة أسباب، منها موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الأيدولوجي والذي لا يسمح بالوصول إلى حل دائم وعادل، والدور الأمريكي الذي استمر بنفس الأسلوب دون محاولة الضغط على "إسرائيل" لإنهاء الإحتلال وإقامة دولة فلسطينية. أضاف الدكتور الطيبي أن ما يسعى إليه نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية "ليس إنهاء الإحتلال إنما إعادة تنظيم الإحتلال"⁵².

بهذا الوصف، لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية حيناً، وتكون حارسة للاحتلال حيناً آخر. لذلك فإن تغيير الاستراتيجية السياسية الفلسطينية سيقود إلى

⁴⁸ ابراهيم أبراش، مرجع سابق

⁴⁹ القدس العربي، افعلها يا عباس.. وحل السلطة، 27/10/2011 www.alquds.co.uk

⁵⁰ وكالة معا الاخبارية، مرجع سابق، 2011/11/04

⁵¹ عضو عربي فلسطيني في الكنيست الإسرائيلي منذ العام 1999

⁵² أحمد الطيبي (2010)، يجب التعامل بجديّة مع فكرة حل السلطة الفلسطينية في حال فشل المفاوضات، صحيفة كل

العرب، صفحة 14، 08/09/2010

د. هاني البسوس

صدام مع الاحتلال قد يؤدي إلى إنهيار السلطة. مع أن هناك إختلاف بين حل السلطة بشكل ياتس وبين "تغيير وظائفها والتزاماتها ومن ثم إنهيارها في مجرى المواجهة، الذي سيقود في هذه الحالة إلى نشوء سلطة مقاومة بدلاً عنها"⁵³. هذا الواقع السياسي دفع العديد من المختصين بالسياسة الفلسطينية إلى إطلاق دعوات لحل السلطة الفلسطينية، خاصة من الناحية الأمنية، وترك الأمر لفصائل المقاومة والنضال والتي برزت بشكل واضح مؤخراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل يعيد التوازن والهيبة للقضية الفلسطينية. من هنا تعود فكرة حل السلطة الفلسطينية لأسباب سياسية لإجبار "إسرائيل" على تحمل المسؤولية الاقتصادية والسياسية والأمنية الكاملة عن سياساتها الاحتلالية تجاه الشعب الفلسطيني. فقد دعا الكاتب فايز رشيد إلى حل السلطة، فحقيقة الأمر أن هذه السلطة ليست سلطة، لأن "إسرائيل" أرادت كوكيل عنها في ممارسة سياساتها على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، دون امتلاكها - أي السلطة - لأية مظاهر سيادية. تريدها "إسرائيل" لتتوب عنها في حفظ الأمن ومنع القيام بأية عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وتكون خاضعة للإملاءات الإسرائيلية. الحقيقة أن السلطة الفلسطينية مارست ومازالت كل هذه المهمات باسم سلطة وطنية فلسطينية، هي في نهاية المطاف ليست غير حكم ذاتي هزيل في المناطق المحتلة⁵⁴.

كانت هناك آمال معقودة بأن يقوم رئيس السلطة الفلسطينية بحلها مؤخراً في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كرد على المواقف الأمريكية والإسرائيلية الراضية للسلام والداعمة للاستيطان، وما زال هذا الأمل بهذا التوجه مطروحاً؛ لأن الشعب الفلسطيني لم يحصد من عملية "السلام" إلا مزيداً من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتهويد لمدينة القدس. حل السلطة هو بمثابة إعلان نهاية عملية "السلام"، ووضع حد لعملية الخداع التي ما زالت تمارسها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية منذ عشرين عاماً تحت عنوان "العملية السلمية"، وبقاء السلطة كقناع للاحتلال المباشر. لذلك حل السلطة الفلسطينية يجب أن لا يكون ورقة تهديد تكتيكية لتحسين شروط المفاوضات، أو لاستئناف الدعم المالي المقدم للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وإنما كخطوة جدية نتيجة قناعة بفشل المفاوضات، والعودة إلى الخيارات والبدائل الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها المقاومة بكافة أشكالها⁵⁵. لهذه المطالبة

⁵³ هاني المصري، مرجع سابق

⁵⁴ فايز رشيد، مرجع سابق، 03/11/2011

⁵⁵ القدس العربي، مرجع سابق

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

مسوغات قوية، إذ إن هناك الكثير من الفلسطينيين يعتقدون بأن السلطة الفلسطينية تتوب عن الاحتلال الإسرائيلي. فحل السلطة الفلسطينية يعني انتزاعها من دورها التكاملي مع دولة الاحتلال، ومن ثم إعادتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة تشكيلها لتشمل كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية من أجل بلورة برنامج سياسي بإجماع وطني يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني⁵⁶. ذلك أن حل السلطة الفلسطينية سيضع "إسرائيل" أمام مسؤولياتها بموجب القانون الدولي لتوفير أبسط متطلبات الحياة الإنسانية الكريمة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإدارة وتشغيل المؤسسات التي كانت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية⁵⁷. مع أن الحكومة الإسرائيلية لم تلتزم بهذه المسؤوليات خلال فترة الاحتلال.

موانع حل السلطة الفلسطينية:

من خلال التجربة العملية في الأراضي الفلسطينية تؤكد أن سياسة الحكومة الإسرائيلية مازالت تتجه نحو إدارة حياة المواطنين الفلسطينيين بثمن أرخص وذلك من خلال الاعتماد على السلطة الفلسطينية في تنفيذ كثير من هذه السياسات، خاصة الأمنية. مع ذلك فإنه من الصعب القول أن رئيس السلطة الفلسطينية يملك حلها وذلك لأسباب عديدة ومعقدة. ذلك أن قرار حل السلطة الفلسطينية يعني حل مؤسساتها ووزاراتها المختلفة وأجهزتها الأمنية التي تنسق مع قوات الاحتلال. يعني توقف المساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة للسلطة والتي تُشغل ما يزيد على 150 ألف موظف فلسطيني. أيضاً يعني إمكانية عدم التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والسيطرة على المعابر الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال. حل السلطة قد يؤدي إلى حالة من الانفلات الأمني، خاصة بعد زوال الأجهزة الأمنية. كما أن هناك الكثير من مؤسسات السلطة مثل المستشفيات والمدارس والمؤسسات المدنية ستلقى مصيراً مجهولاً. فقد أصبح هناك العديد من الإلتزامات بين السلطة الفلسطينية ودول عديدة، وهي ارتباطات يصعب فكها بسهولة. هذا الواقع يثير تساؤلات عديدة حول البدائل السياسية والاقتصادية في ضوء توجهات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والاستيطانية⁵⁸. بالتالي فالأمور معقدة إلى حد بعيد في ما يتعلق بهذه الفكرة⁵⁹.

⁵⁶ تقولا ناصر، مرجع سابق

⁵⁷ Nathan J. Brown (2007), The Peace Process Has No Clothes: The Decay of the Palestinian Authority and the International Respons, Carnegie Endowment for International Peace. Washington, DC 20036, 15 June 2007.

⁵⁸ فايز رشيد، مرجع سابق، 16/12/2010

⁵⁹ فادي أبو سعدى، مرجع سابق

تناولت بعض الصحف الإسرائيلية فكرة حل السلطة التي ترددت مؤخراً في أراضي السلطة الفلسطينية، وذلك على خلفية الجمود السياسي، مشيرة إلى أن ذلك يعني عودة سيطرة الحكومة الإسرائيلية الكاملة على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية. مع الاعتقاد أن هذا الطرح نظري، ولكن في حال تطبيقه سيكون له تأثير بعيد المدى. فقد أكدت صحيفة يدعوت أحرنوت، أن رئيس الشاباك الأسبق؛ يعكوف بييري، يعتقد أن الفلسطينيين يريدون إبلاغ إسرائيل بأن إمكانية حل السلطة الفلسطينية قائمة على الطاولة، ولكنهم لا ينوون تحقيق هذا التهديد بشكل فوري. كما تم التأكيد أن موشي مزروق، المستشار الإسرائيلي للشؤون العربية في قيادة قطاع غزة والضفة الغربية، يعتقد أن حل السلطة سيكون بمثابة "عقاب شديد لإسرائيل". مما سيضطرها إلى العودة للسيطرة الأمنية الكاملة على الضفة الغربية، وتحمل المسؤولية عن التعليم والصحة وكافة مجالات الحياة الأخرى. يعني العودة إلى الفترة التي سبقت إقامة السلطة الفلسطينية. إن مثل هذا الوضع سيكون له أبعاد دولية خطيرة، خاصة وأن "إسرائيل" الآن تعاني أزمة عزلة سياسية دولية. لكن حل السلطة هو خطوة "يائسة أخيرة" تعني التخلي عن الإنجازات التي حققتها خلال عقدين من الزمن. الإعتقاد هنا أن المجتمع الدولي لن يسمح بحدوث ذلك، وبالتالي فالتهديد لا يبدو واقعياً. هذا بالإضافة أنه توجد مصلحة لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية في بقاءها⁶⁰. فقد تكونت شرائح طبقية اغتنت كثيراً بوجود السلطة، ومنهم سماسرة السياسة، وكل هؤلاء معنيون بوجود السلطة واستمرارها، وهؤلاء من مؤسسيها ممن يحتلوا مراكز قيادية فيها، ومن الطبيعي أن يعمل هؤلاء على استمرار بقاء السلطة. البعض من هؤلاء شكل مؤسسات اقتصادية وطبقة من رجال الأعمال، ومواقع اجتماعية وسياسية متنفذة⁶¹.

من جهته يعتقد البرفيسور هيلل فريش؛ باحث في جامعة بار إيلان الإسرائيلية، أن حل السلطة الفلسطينية يعني أن تقوم حركة حماس بملء الفراغ، ولذلك فإن حلها غير واقعي، وإنما وسيلة للضغط على الحكومة الإسرائيلية. مضيفاً أنه "لم تحصل سابقة في التاريخ قام فيها عنصر سياسي بالتخلي عن 3 مليار دولار - سلطة ودخل مضمون، علاوة على أن مصير آلاف العائلات متعلق بالسلطة"⁶². في حال تم حل السلطة، فهناك إدارة مدنية إسرائيلية مازالت قائمة وستحاول بناء سلطة تكنوقراط كنموذج سنوات الثمانينيات. أيضاً من الناحية السياسية فمن الممكن

⁶⁰ Aviel Magnezi, Experts warn of PA break up, Yediot Ahronot News, 02/11/2011, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4142753,00.html>

⁶¹ فايز رشيد، مرجع سابق، 03/11/2011

⁶² Aviel Magnezi

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

أن يؤدي حل السلطة إلى تخفيف الضغط عن الحكومة الإسرائيلية، حيث لن يكون هناك إمكانية للمطالبة بحلول سياسية طالما لا يوجد سلطة فلسطينية⁶³. لذلك فإن هناك إشارات دولية تقول إن على "إسرائيل" التعامل بجدية مع إمكانية حل السلطة الفلسطينية وأن تأخذ بجدية تهديدات رئيس السلطة، محمود عباس، بالاستقالة، ومن ثم تحمّل المسؤولية عن إندلاع أي عنف في الضفة الغربية. من أجل ذلك وحتى تستمر السلطة في التزامها بالتعاون الأمني مع "إسرائيل" فإنه يجب أن يكون هناك أفق سياسي. لذلك تزامن هذا الطرح مع مطالبات من اللجنة الرباعية للحكومة الإسرائيلية بالعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين⁶⁴.

إن "إسرائيل"، الولايات المتحدة، والدول الغربية حريصة على بقاء السلطة الفلسطينية. فالولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة ورغم العجز المالي الذي تعانيه، ورغم إنسداد أفق المفاوضات بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، حريصة على إمداد السلطة الفلسطينية بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. إن الحديث عن حل السلطة أيضاً جاء متزامناً مع قيام قوات الاحتلال بنقل وسائل لتفريق المظاهرات في الضفة الغربية، تلبية لطلب من السلطة الفلسطينية استعداداً لمواجهة تظاهرات حاشدة، "وتشمل الوسائل: قنابل الغاز المسيل للدموع وطلقات مطاطية وقنابل صوتية وأقنعة واقية من الغاز"، وفي الوقت الذي ما زال فيه التنسيق الأمني قائماً بين السلطة وقوات الاحتلال⁶⁵. لذلك، تدرك "إسرائيل" والولايات المتحدة ودول أوروبية حقيقية موقف رئيس السلطة وخياره التمسك بالمفاوضات وعدم حل السلطة من أجل إجبار "إسرائيل" على الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. هنا يقول الكاتب فايز رشيد "إن من يريد حل السلطة لا يقوم باعتقال المقاومين ولا بمصادرة أسلحتهم ولا بملاحقتهم. من يريد حل السلطة لا يحدد خياراته بالتفاوض فقط، فإسرائيل لا تدعن سوى للغة السلاح، هذا ما أثبتته كل حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع المستعمرين من محتلّي أراضيها ومغتصبي إرادات شعوبها . فلسطين ليست استثناءً من هذه الحقيقة"⁶⁶.

⁶³ Ibid

⁶⁴ قادي أبو سعدى، مرجع سابق

⁶⁵ فايز رشيد، مرجع سابق، 03/11/2011

⁶⁶ فايز رشيد، مرجع سابق، 6/12/2010

الخاتمة:

استناداً على إختلال موازين القوى، وليس على أساس الشرعية الدولية والعدالة، فقد أسفرت عملية "السلام" الإسرائيلية الفلسطينية عن نظام فصل عنصري لصالح "إسرائيل". لقد نجحت الحكومة الإسرائيلية في إقناع منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً ومالياً للانخراط في علاقة ثنائية مباشرة بحيث يكون لإسرائيل اليد العليا. تمثل ذلك في اتفاقية أوسلو، والتي تحولت إلى كابوس للجانب الفلسطيني وتحول الإحتلال العسكري المباشر إلى سيطرة غير مباشرة على الفلسطينيين من خلال القيود المفروضة على أجهزة الأمن الفلسطينية، بحيث تبقى الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الاعتبار الرئيسي في أي تسوية. لذلك على القيادة السياسية الفلسطينية أن تأخذ زمام المبادرة وتحسم البرنامج السياسي الفلسطيني وأن تستبعد من ذلك طريق المفاوضات الثنائية. ذلك أن موافقة الحكومة الإسرائيلية على إعادة استئناف المفاوضات ضمن الشروط الفلسطينية سيكون نوع من التكتيك، ولن يفضي إلى حل عادل. فقد ثبت خلال العقدين الماضيين أن استمرار المفاوضات هو من أجل المفاوضات وكسب المزيد من الوقت لفرض سياسات إسرائيلية على أرض الواقع.

لقد أقيمت السلطة الفلسطينية بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وكافة مؤسساتها التي همشت، وانصبت كل الجهود على تقوية مؤسسات السلطة على حساب المنظمة. لذلك فإن الحديث عن حل السلطة يتطلب تطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وإصلاح منظمة التحرير بكافة مؤسساتها وقطع كل أشكال المفاوضات مع "إسرائيل"، والتي أثبتت عدم جدواها. بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للمقاومة الفلسطينية ومقاطعة "إسرائيل" في النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية وإعادة القضية إلى بُعدها العربي والإسلامي بدلاً من الاعتماد على اللجنة الرباعية الدولية التي تخضع للشروط الأمريكية والإسرائيلية. بالإضافة إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى الشرعية الدولية وكل قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن والتمسك بحق عودة اللاجئين. يجب أيضاً تفعيل وثيقة الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية في وقت تردت فيه الأوضاع السياسية الفلسطينية. ففي حالة عدم تجاوب إسرائيل والعالم مع حكومة الوحدة ذات البرنامج الوطني يمكن الذهاب لحد التفكير بحل السلطة.

إن السلطة الفلسطينية ملكاً للشعب الفلسطيني وليست جزءاً من دولة الإحتلال وليست ملكاً للقيادة السياسية الفلسطينية. بما أن استبدال السلطة الفلسطينية ودورها خياراً فلسطينياً، وبما أن استمرار بقاء هذه السلطة لم يعد ترتيباً انتقالياً مرتبطاً بعملية "السلام"، فإنه يفضل انسحابها من دور الوكيل للإحتلال الإسرائيلي، وترك قوات الإحتلال في مواجهة المقاومة الفلسطينية. على

التلويح بحل السلطة الفلسطينية

السلطة العودة إلى الشعب الفلسطيني والوحدة الوطنية. لذلك، فإن من يطرح حل السلطة الفلسطينية، يتوجب أن يمتلك برنامجاً بديلاً يقوم على المقاومة بكافة أشكالها ووسائلها وعلى الدبلوماسية المستندة إلى الشرعية الدولية، وذلك من أجل إجبار "إسرائيل" على الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. ففي حال حل السلطة يجب الالتزام باستراتيجية واضحة ومستندة إلى مرجعية الشعب الفلسطيني والتمسك بالحقوق الوطنية الثابتة. فإن أصبح هناك إجماع فلسطيني على أن السلطة الفلسطينية أصبحت عبئاً على القضية الفلسطينية، ومن ثم يجب حلها فالخطوة التالية يجب أن تكون إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها لتستوعب كل القوى السياسية وكل المتغيرات الإقليمية وتتحمل مسؤولية القضية الفلسطينية. خاصة وأن هذه المنظمة معترفٌ بها كمثل شرعي للشعب الفلسطيني في غالبية المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة.

قائمة المراجع العربية:

المقالات:

1. إبراهيم أبراش، حل السلطة الفلسطينية : سؤال مشروع ، ولكن ما هو البديل؟ مجلة الفسطاط، http://www.fustat.com/C_hist/abrash_9_06.shtml
2. أحمد الطيبي (2010)، يجب التعامل بجديّة مع فكرة حل السلطة الفلسطينية في حال فشل المفاوضات، صحيفة كل العرب، صفحة 14، 08/09/2010
3. خالد الأصمعي (2011)، جريدة الأهرام المصرية، الكونجرس يوافق علي استئناف المساعدات الأمريكية للسلطة، 2011/11/09. www.ahram.org.eg
4. صايل الخطايبية (2010)، مدخل الى علم السياسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
5. فادي أبو سعدى (2011)، حل السلطة الفلسطينية بين التهديد والواقع: المواطنون يريدون إبقاء الخيار على الطاولة، الأخبار www.al-akhbar.com 04/11/2011
6. فايز رشيد (2010)، حل السلطة...بين التهديد والتنفيذ، القدس العربي صفحة 18، 16/12/2010
7. فايز رشيد (2011)، حقيقة التلويح بحل السلطة، عرب 48، 03/11/2011. <http://arabs48.com>
8. نقولا ناصر (2009)، حل السلطة الفلسطينية ليس الحل، التجديد العربي ، 19/11/2009، <http://arabrenewal.info>
9. هاني المصري (2011)، الشيزوفرينيا الفلسطينية: حلّ السلطة أم تكريسها؟ وكالة فلسطين بري للأنباء، 01/11/2011، www.palpress.co.uk

د. هاني البسوس

10. وليد عوض (2011)، عزام الاحمد لـ'القدس العربي': السلطة تنتهار واللجنة الرباعية أصبحت إسما بلا مضمون والمشكلة هي الولايات المتحدة، القدس العربي، 2011/11/13، www.alquds.co.uk

الصحف:

1. صحيفة "الرأي" الأردنية، عباس لـ(الرأي): لن أتحنى لأنني صاحب مشروع وطني، <http://archive.alrai.com> 2010/12/19
2. صحيفة الوطن: السلطة الفلسطينية ترفض دعوات لحلها والفصائل تدين لقاء عبد ربه وبيوسي بيلين. <http://alwatan.sy/dindex.php?idn=120762> 2012-04-08
3. القدس العربي، افعها يا عباس.. وحل السلطة، www.alquds.co.uk 27/10/2011

وكالات الأنباء:

1. وكالة سما الاخبارية: غالبية الفلسطينيين تؤيد حل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 16 / 04 / 2010. www.samanews.com
2. وكالة معا الاخبارية، إشتية يكشف عن استراتيجية فلسطينية جديدة لكسر الامر الواقع مع اسرائيل، 2011/11/04 www.maannews.net
3. وكالة معا الاخبارية، حل السلطة والخيارات المطروحة .. ووصول الاسلاميين لسدة الحكم؟ 2011/10/28. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=433140>
4. وكالة معا الإخبارية، خيار حل السلطة غير مطروح إطلاقا مهما كانت نتائج التصويت، www.maannews.net ،2011/11/12

مراكز الأبحاث:

1. مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش، تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، عمان، كانون الثاني/يناير 2006

Articles from Academic Journals:

1. Abu-Libdeh, H. (2002) Palestinian Political and Economic Reform. The Washington Institute for Near East Policy, Peacewatch, No. 393
2. Bar-On, M. (2000) The Impasse and the Alternative. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, vii (3 & 4), pp. 15-22.
3. Dajani, B. (1994) The September 1993 Israeli-PLO Documents: a Textual Analysis. Journal of Palestine Studies, xxiii (3), pp. 5-23.
4. Frisch, H. & Hofnung, M. (1997) State Formation and International Aid: The Emergence of the Palestinian Authority. World Development, 25(8), pp. 1243-1255.
5. Robinson, G. E. (1997) The Growing Authoritarianism of the Arafat Regime. Survival, Vol. 39 No. 2, pp. 44.
6. Safieh, A. (1997) The Peace Process: From Breakthrough to Breakdown? Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, iv (1), pp. 73-78.
7. Said, E. W. (1995) Symbols Versus Substance: A Year After the Declaration of Principles. Journal of Palestine Studies, xxiv (2), pp. 60-72.
8. Shahak, I. (1993) The Oslo Accords: Interpreting Israel's Intentions In: Middle East International, pp. 17-18.
9. Usher, G. (1995) Proliferating Police Forces. Middle East International.

Articles from Websites:

1. Ali El-Saleh, (2011) Abbas to dissolve Palestinian Authority, 30/10/2011, London, Asharq Al-Awsat. <http://www.asharq-e.com>
2. Aviel Magnezi (2011), Experts warn of PA break up, Yediot Ahronot News, 02/11/2011, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4142753,00.html>
3. Luft, G. (2002) Reforming the Palestinian Security Services. The Washington Institute for Near East Policy, Peacewatch, No. 382

Books:

1. Aruri, N. (2001) From Oslo to the Second Intifada and Beyond: An End and Beginning In: Freedom and Justice for Palestine. Columbia University, Law School
2. Beilin, Y. (1999), Touching Peace: From the Oslo Accord to A Final Agreement. London: Weidenfeld & Nicolson.

3. Bishara, M. (2002) Palestine/Israel: Peace or Apartheid. Occupation, Terrorism and the Future. London: Zed Books.
4. Hani Albasoos (2005), The Security and Policing of Palestine, PhD Thesis, University of Bradford, Bradford City, UK.
5. Kimmerling, B. (1997) The Power-Oriented Settlements: PLO-Israel-The Road to the Oslo Agreement and Back? In: The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Solution 1964-1994. (Ed, Sela, A., & Ma'oz, M.) London: Macmillan Press Ltd, pp. 223-251.
6. Meyers, S. E. (2000) Police, State & Society: The Palestinian Police & Security Forces and the Maintenance of Public Order In: Centre for Middle Eastern & Islamic Studies Durham, UK: University of Durham.
7. Nathan J. Brown, (2007) The Peace Process Has No Clothes: The Decay of the Palestinian Authority and the International Respons, Carnegie Endowment for International Peace. Washington, DC 20036, 15 June 2007.
8. Pedatzur, R. (1998) Ben-Gurion's Enduring Legacy. In: Security Concerns: Insight from the Israeli Experience. (Ed, Danial Bar-Tal, D. J. A. K.) London: JAI Press INC, pp. 139-162.